



## تقرير حال القدس

ما بين تشرين أول/أكتوبر وكانون أول/ديسمبر 2016

يصدره قسم الأبحاث والمعلومات

في

مؤسسة القدس الدولية



## تقرير حال القدس (4)

ما بين تشرين أول/أكتوبر وكانون أول/ديسمبر 2016

حول التقرير ومنهجيته:

يرصد هذا التقرير تطوّر الأحداث في مدينة القدس على المستويين الميداني والسياسي ويُقدّم قراءةً منهجيةً لهذه الأحداث تضعها في سياق الصراع بين مشروع تهويدي شامل يطال مختلف جوانب الحياة في المدينة، تُنفذه وترعاها دولة الاحتلال والجمعيات المرتبطة بها، وبين محاولات مقاومة هذا المشروع من قبل المقدسيين المعتمدين على قدراتهم الذاتية وقليلٍ من الدعم الخارجي.

ويتتبع التقرير التطوّر الميداني لمشروع تهويد المدينة ومحاولات مقاومته من خلال مسارين أساسيين هما:

التهويد الديني والثقافي: يشتمل هذا المسار على محاولات تغيير هوية القدس ولا سيما المسجد الأقصى والبلدة القديمة من خلال الحفريات الهادفة إلى بناء مدينة تاريخية يهودية أسفل المسجد الأقصى ومحيطه، ومن خلال بناء الكنس والمتاحف، فضلاً عن محاولة نزع الحصرية الإسلامية للمسجد الأقصى وتحويله من معلم إسلامي إلى موقع ديني مشترك مفتوح أمام أتباع الديانات كلها، وكذلك الاعتداء على المقدسات الإسلامية والمسيحية في المدينة. يُضاف إلى ذلك محاولة تغيير الطابع السكاني العربي للمنطقة المحيطة بالمسجد الأقصى والبلدة القديمة إلى طابع يهودي، وتهجير سكان هذه المنطقة العرب إلى الأطراف. ويشتمل هذا المسار على محاولة تسويق القدس سياحياً كـ"عاصمة يهودية" وذلك من خلال المهرجانات والاحتفالات وتشجيع السياحة من خلال اختلاق الآثار وبناء متاحف اليهودية في سائر أرجاء المدينة.

التهويد الديموغرافي: يشتمل هذا المسار على مجالين أساسيين. الأول هو محاولات زيادة عدد المستوطنين اليهود في المدينة من خلال بناء المستوطنات وتوسعتها وتقديم تسهيلات لمختلف الفئات اليهودية للسكن في القدس، ونقل مؤسسات الدولة المركزية إلى المدينة، وتشجيع بناء المصانع ومراكز الشركات عالية التقنية في مركز المدينة لجذب اليد العاملة. أما المجال الثاني فهو محاولة تهجير السكان المقدسيين من خلال سحب بطاقات الإقامة ومصادرة الأراضي والعقارات وفرض ظروف معيشية واقتصادية صعبة عليهم، فضلاً عن آثار الجدار العازل.

أما التطوّر السياسي لمشروع التهويد فيتتبعه التقرير من خلال متابعة المواقف السياسية لأبرز الجهات الفاعلة في القدس والمؤثرة فيها لا سيما دولة الاحتلال والسلطة الفلسطينية وفصائل المقاومة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ومن بعدهم الدول العربية وبعض الدول الإسلامية. ويرصد التقرير مواقف هذه الأطراف من أبرز الأحداث الدائرة في القدس وأي تطوّر في الموقف السياسي العام لهذه الأطراف تجاه المدينة.



## الملخص

### 4.....التنفيذي

#### أولاً: الموقف الميداني في القدس

##### ■ تطور مشروع التهويد الديني والثقافي:

- ترحيب إسرائيلي بالنتائج "الإيجابية" لحظر الرباط... ودعوات من "الكنيست" إلى تغيير الوضع القائم في الأقصى.....7
- محاولات منع الأذان في القدس وأراضي الـ48: مزيد من التهويد تحت شعار "المحافظة على جودة الحياة".....10

##### ■ تطور مشروع التهويد الديموغرافي:

- القدس تنهـي عامًـا صـعباً مـن التـهويد.....13

#### ثانياً: الموقف السياسي في القدس

- ترمب ينقل السفارة الأمريكية من دائرة الوعود إلى حيّز التنفيذ.....18
- مجلس الأمن يدين الاستيطان و"إسرائيل" تنتظر بدايات جديدة في الأمم المتحدة في عهد ترمب...21



## الملخص التنفيذي

كانت الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام 2016 صورة موجزة للاعتداءات الإسرائيلية في القدس والأقصى على مدار العام سواء على صعيد الاقتحامات أو عمليات الهدم والاستيطان، أو التضيق على المقدسين. وشهدت القدس خلال هذه المدة استمرار أعمال المقاومة الشعبية عبر إلقاء الحجارة والمفرقات النارية والطلاء على سيارات الجنود والمستوطنين، فيما كانت العملية النوعية التي نفذها المقدسي مصباح أبو صبيح في تشرين أول/أكتوبر والتي نفذت بسلاح M16 دليلاً ناصعاً جديداً على عجز الاحتلال وإجراءاته عن وقف العمليات الفردية. وعلى المستوى الأممي، تبنى مجلس الأمن القرار 2334 الذي أدان الاستيطان باعتباره انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي من شأنه أن يقضي على "حل الدولتين".

وعلى مستوى التهويد الديني، برز خلال مدة الرصد ثلاث محطات بخصوص الأقصى: الاقتحامات التي تتم في ظل إبعاد المرابطين والمرابطات ومنعهم من دخول الأقصى، وزيادة أوقات الاقتحامات، والمؤتمر الذي أقيم في "الكنيست" حول "حق اليهود بالصلاة في جبل المعبد، والحاجة إلى تغيير الوضع القائم". وشهدت هذه المدة تصعيداً في الاقتحامات بالتزامن مع موسم الأعياد اليهودية، ولكن كان لافتاً -بصرف النظر عن الأعداد- التصريحات التي أشادت بقرار منع المرابطين والمرابطات من دخول الأقصى؛ فقد قال عضو الكنيست يهودا غليك إن ثمة خطوات تم اتخاذها لتحسين الوضع مع حظر الحركة الإسلامية في الأراضي المحتلة عام 1948 ومنع مجموعات المرابطين والمرابطات من دخول المسجد. كذلك، عبّرت منظمات "المعبد" عن سرورها بهذه الخطوة في تدوينات نُشرت على مواقع التواصل الاجتماعي عكست ارتياح نشطاء "المعبد" لأجواء "الهدوء" التي سادت الأقصى في اقتحامات رأس السنة العبرية حيث عزوا ذلك إلى "اختفاء المرابطين والمرابطات من الأقصى خلال الاقتحامات وعدم تصديهم لهم، ومنع عدد من المسلمين من دخول المسجد".

وعقد في "الكنيست" مؤتمر في 2016/11/8 كان النائب يهودا غليك دعا إليه عقب قرار اليونسكو حول الاعتداءات الإسرائيلية على الأقصى، وذلك لدعوة اليهود إلى تنفيذ مزيد من الاقتحامات. وشارك في المؤتمر رئيس "الكنيست" و3 وزراء من بينهم وزير الأمن جلعاد أردان الذي قال إن "حق اليهود في جبل المعبد غير قابل للمساومة"، وأضاف أن "الوضع القائم -وإن كان ظالماً للشعب اليهودي- إلا أن الشرطة

أو أي عضو في الكنيست لا يمكنه تغييره، والقيادة السياسية وحدها هي من يمكنها التغيير"، وأكد أردان أنّ "الوضع في الأقصى تحسن في الأشهر الأخيرة"، وهو "سعيد لأنّ المزيد من اليهود يزورون المكان".

ومع استمرار الاحتلال في الاعتداء على موظفي دائرة الأوقاف عبر منعهم من دخول الأقصى وإبعادهم عنه صعّدت الشرطة وتيرة استهدافها لدور الأوقاف فأبلغتها بقرار زيادة الوقت المخصص لاقتحامات المستوطنين بـ 45 دقيقة يوميًا، وتم تنفيذ القرار على الرغم من رفضه من قبل الأوقاف. ويؤكد هذا الإجراء إصرار الاحتلال على عدم الاستجابة لأي دعوة إلى الرجوع إلى الوضع القائم التاريخي، واستمرارها في سياسة فرض الحقائق على الأرض.

وبالحديث عن فرض الحقائق على الأرض، شهدت مدة الرصد استمرار سياسات الاحتلال في هدم منازل المقدسيين ودفعهم للسكن خارج القدس، وللبناء الاستيطاني الكبير حول المدينة المحتلة، ومحاولة تشريع المستوطنات وتحويلها لمناطق تطبق عليها القوانين الإسرائيلية، وصولاً لوضع يد الاحتلال ومستوطنيه على مبانٍ في البلدة القديمة لإنشاء بؤر استيطانية فيها. ومثلما تحولت المستوطنات لمناطق عازلة تصعب على الفلسطينيين التنقل والعمل والسكن، أصبحت البؤر الاستيطانية في البلدة القديمة تشكل خطرًا داهمًا على السكان في القدس وعلى المقدسات على حدّ سواء.

وضمن المسعى الدؤوب للاحتلال من أجل طمس المظاهر الإسلامية في القدس والأراضي المحتلة عام 1948، تستمر محاولات تمرير قانون يقضي بمنع بث الأذان في المساجد عبر مكبرات الصوت. فقد تقدم عضو "الكنيست" مردخاي يوغيف من حزب "البيت اليهودي" بمشروع قانون لمنع بث الأذان بذريعة أن "الآلاف من المواطنين في أجزاء من إسرائيل يعانون بشكل يومي من الضجيج الذي يسببه الأذان من المساجد". وعلى الرغم من أن القانون القديم-الجديد لم يمر بسبب اعتراضات إسرائيلية إلا أنّ ذلك لا يعني أن محاولات تمريره ستتوقف حيث إنّه يحوز تأييدًا من جهات مختلفة في حين أن نتائجه يدعمه بشدة ويحرص على أن يشمل منع بث الأذان مطلقًا وليس فقط في أوقات محددة.

وفي سياق متصل بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، يبدو أن تصريحات الرئيس الأمريكي خلال حملته الانتخابية بنقل السفارة الأمريكية من "تل أبيب" إلى القدس، لم تعد وعودًا فقط، بل أصبحت أقرب للتنفيذ

مع اقتراب استلامه لمهامه الرئاسية بشكل رسمي في 2017/1/20. فإلى جانب تصريحات فريقه الرئاسي، قام ترمب بتعيين أحد المحامين المقربين منه ديفيد فريدمان سفيراً للولايات المتحدة في دولة الاحتلال، وهي خطوة لاقت ترحيباً كبيراً من مسؤولي الاحتلال.

وتبنى مجلس الأمن القرار 2334 الذي يدين الاستيطان في الضفة الغربية، بما فيها القدس، وذلك بموافقة 14 عضواً وامتناع الولايات المتحدة عن التصويت؛ وهذا القرار هو الأول لمجلس الأمن الذي يتضمن إدانة صارمة لسياسة الحكومة الإسرائيلية حيال الاستيطان منذ القرار 465 الصادر عام 1980. وعلى الرغم من أن القرار يدين الاستيطان ويدعو دولة الاحتلال إلى التوقف عن النشاط الاستيطاني - وهو أمر مطلوب- إلا أنه لا يقترن بأي عقوبات ولا يتضمن آلية لتنفيذه. وعلاوة على ذلك فهو يساوي بين المعتدي والمعتدى عليه فقد عدّ أعمال المقاومة أعمالاً إرهابية حيث دان كل أعمال العنف ضد المدنيين مستذكراً التزام السلطة الفلسطينية بموجب خارطة الطريق التي وضعتها الرباعية الدولية بتنفيذ عمليات فاعلة بهدف مواجهة كل المنخرطين بالإرهاب، وتفكيك القدرات الإرهابية. هذا "التوازن" في القرار لا يستند بطبيعة الحال إلى أسس صحيحة فمقاومة الاحتلال حق مكسب بالقانون الدولي، ووصم المقاومة بالإرهاب وأعمال العنف لا يغير من حقيقتها أو شرعيتها.

**أولاً: الموقف الميداني في القدس:****أ. تطوّر مشروع التهويد الديني والثقافي**

**ترحيب إسرائيلي بالنتائج "الإيجابية" لحظر الرباط... ودعوات من "الكنيست" إلى تغيير الوضع القائم في الأقصى**

شهدت مدة الرصد هجمة اقتحامات للأقصى بالتزامن مع موسم الأعياد العبرية فيما عبر نشطاء "المعبد" عن سعادتهم بنتائج قرار حظر الرباط التي تجلّت في اقتحامات "هادئة" ساعد عليها منع المرابطين من دخول المسجد، وعقد في "الكنيست" مؤتمر دعا المشاركون فيه إلى تغيير الوضع القائم في الأقصى في حين عمدت شرطة الاحتلال إلى زيادة مدة الاقتحامات بخمس وأربعين دقيقة في الفترة الصباحية

لم تكن الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام 2016 أخفّ وطأة على الأقصى من الأشهر التي سبقتها لناحية الاعتداءات الإسرائيلية التي تتوالى لتكريس أمر واقع على الأرض يقوم على فرض أجندة "منظمات المعبد" والاقتحامات ومحاولة تقسيم الأقصى زمنياً ومكانياً.

وكان بارزاً خلال مدة الرصد ثلاث محطات بخصوص الأقصى: الاقتحامات التي تتم في ظل إبعاد المرابطين والمرابطات ومنعهم من دخول الأقصى، وزيادة أوقات الاقتحامات، والمؤتمر الذي أقيم في "الكنيست" حول "حق اليهود بالصلاة في جبل المعبد، والحاجة إلى تغيير الوضع القائم"، وقد أقيم المؤتمر بناء على دعوة من النائب يهودا غليك عقب القرار الذي تبناه اليونسكو بخصوص الأقصى في تشرين أول/أكتوبر 2016.

على صعيد الاقتحامات، كانت مدة الرصد موسم الاقتحامات بامتياز وذلك بالتزامن مع الأعياد اليهودية التي تشهد تصعيداً في الاقتحامات؛ وكان ذلك واضحاً بشكل خاص بمناسبة ما يسمى بعيد العرش (17-10/23) والחנוكاه (25-2016/12/31) حيث كانت أعداد المقتحمين تتجاوز في أيام العيد 100 مستوطن، فيما أشارت جماعات المعبد إلى إنّ الشرطة الإسرائيلية قدمت ضمانات وتعهدات بتسهيل الاقتحامات وتقليص دخول المسلمين إلى المسجد خلال العيد.

وبمعزل عن عدد المقتحمين، فإنّ اللافت خلال مدة الرصد هو التصريحات التي أشادت بقرار منع المرابطين والمرابطات من دخول الأقصى؛ فقد قال عضو الكنيست يهودا غليك إنّ ثمة خطوات تم اتخاذها لتحسين الوضع مع حظر الحركة الإسلامية في الأراضي المحتلة عام 1948، ومنع مجموعات

المرابطين والمرابطات من دخول المسجد. كذلك، عبّرت منظمات "المعبد" عن سرورها بهذه الخطوة في تدوينات نُشرت على مواقع التواصل الاجتماعي عكست ارتياح نشطاء المعبد لأجواء "الهدوء" التي سادت الأقصى في اقتحامات رأس السنة العبرية (3-4/10/2016) حيث عزوا ذلك إلى "اختفاء المرابطين والمرابطات من الأقصى خلال الاقتحامات وعدم تصديهم لهم، ومنع عدد من المسلمين من دخول المسجد".

وبالتوازي مع التضيق على المصلين وتقييد دخولهم إلى المسجد، استمرت سياسة الاحتلال في استهداف موظفي الأوقاف بقرارات المنع من دخول المسجد أو الإبعاد عنه. وفي هذا الإطار، منعت شرطة الاحتلال الحارس حسام سدر من دخول الأقصى بعد استدعائه للتحقيق في مركز القشلة غرب القدس المحتلة في 2016/12/12، بذريعة أنه يشكل خطراً على الأقصى. وقررت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، في 12/29، الإفراج عن حارس المسجد الأقصى فادي باكير، بشرط الإبعاد عن مكان عمله في المسجد لمدة 14 يوماً بسبب تصديّه لمستوطنين حاولوا أداء صلوات وشعائر تلمودية داخل الأقصى.

وتوجت سلطات الاحتلال مسلسل اعتداءاتها على دائرة الأوقاف عبر قرار بزيادة الوقت المخصص لاقتحامات المستوطنين بـ 45 دقيقة يومياً حيث أبلغته إلى دائرة الأوقاف في 2016/12/4، ونفذته على الرغم من رفضه من قبل الأوقاف. ويؤكد هذا الإجراء إصرار الاحتلال على عدم الاستجابة لأي دعوة إلى الرجوع إلى الوضع القائم التاريخي، لا سيما ما ورد في القرار الذي تبنته اليونسكو في 2016/10/12 لجهة إتاحة العودة إلى الوضع التاريخي الذي كان قائماً حتى شهر أيلول/سبتمبر من عام 2000، إذ كانت دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس التابعة للأردن السلطة الوحيدة المشرفة على شؤون الأقصى، وكانت المهمة المسندة إليها تشمل جميع الأمور المتعلقة بإدارة شؤون المسجد، ومنها أعمال الصيانة والترميم وتنظيم الدخول.

ويأتي هذا التصعيد على الرغم من التفات سلطات الاحتلال إلى أنّ الوضع حسّاس ويمكن أن يتراجع؛ ولذلك، يستمر حظر الاقتحامات السياسية خوفاً من أن تجر هذه الاقتحامات إلى انفجار الوضع نظراً إلى أنّ اقتحامات أعضاء "الكنيست" يمكن تصنيفها على أنّها اقتحامات رسمية تعبر بشكل واضح لا لبس فيه عن اتجاهات الحكومة وتبنيها أجندة منظمات "المعبد". وفي هذا السياق، قال رئيس حكومة الاحتلال



بنيامين نتنياهو في اجتماع مغلق لحزب الليكود في 2016/11/21 إنّه لا نية لديه لتغيير موقفه من حظر الاقتحامات السياسية في وقت قريب مشيراً إلى أنه لم تصدر توصية عن الشرطة بهذا الخصوص، والتوقيت دقيق جداً، وعلى النواب أن يكونوا حذرين وصبورين. أما وزير الأمن جلعاد أردان فقال إنّ الحظر قد يرفع تحت شروط معينة، منها أن يبلغ أعضاء "الكنيست" الشرطة مسبقاً بزيارة المسجد. واعتبر أردان أنه عند السماح بالزيارات مجدداً ينبغي الانتباه إلى التوقيت بحيث لا تتم الزيارات في وقت الاضطرابات فتثير المزيد من عدم الاستقرار. وأضاف أنه ليس من صلاحيته تغيير الوضع القائم الذي تمّ تشويهه عبر السنين، وهو يحاول تصحيح الأمور بحيث "يعود الوضع القائم فيزور اليهود المسجد، ويصلي المسلمون فيه بحرية، من دون التعرض لأمن أيّ من الطرفين".



عقد مؤتمر بـ "الكنيست" بدعوة من يهودا غليك دعا المشاركين فيه إلى تغيير الوضع القائم في الأقصى

لكن على الرغم من الاتجاه إلى عدم إعطاء الاقتحامات الطابع الرسمي إلا أنّ ذلك لا يعني بأي حال من الأحوال أن المستوى الرسمي لا يرفعها، لا سيما تحت عنوان "حق اليهود بالصلاة في جبل المعبد". فتحت هذا العنوان عقد في "الكنيست" مؤتمر في 2016/11/8 كان النائب يهودا غليك دعا إلى عقده عقب قرار اليونسكو حول الاعتداءات الإسرائيلية على الأقصى، وذلك لدعوة اليهود إلى تنفيذ مزيد

من الاقتحامات. وشارك في المؤتمر رئيس "الكنيست" و3 وزراء من بينهم وزير الأمن جلعاد أردان. وميّز أردان بين رأيه الشخصي وما يمكن فعله على الأرض، فهو شخصياً يعتبر أن "حق اليهود في جبل المعبد غير قابل للمساومة"، ولكنه يرى أنّ الوضع القائم - وإن كان ظالماً للشعب اليهودي - إلا أنّ الشرطة أو أي عضو في "الكنيست" لا يمكنه تغييره، والقيادة السياسية وحدها هي من يمكنها التغيير وفق أردان الذي أكد أنّ الوضع في الأقصى تحسّن في الأشهر الأخيرة، وهو سعيد بأنّ "المزيد من اليهود يزورون المكان".



مخطط التقسيم المكاني للأقصى

وطالب وزير الزراعة أوري أريئيل ("البيت اليهودي") رئيس الحكومة بفتح المجال أمام أعضاء "الكنيست" للدخول إلى الأقصى، ودعا إلى فتح كل أبواب الأقصى أمام اليهود. فيما طالب نائب وزير الجيش الإسرائيلي إيلي بن دهان ("البيت اليهودي") الحكومة الإسرائيلية بإحياء وتبني مخطط أعدده سابقاً يقضي بفرض التقسيم الزمني والمكاني في الأقصى، وتخصيص أوقات وأمكنة لصلاة اليهود في المسجد.

وشهد المؤتمر غزلاً متبادلاً بين الجانب السياسي ومنظمات "المعبد"، حيث أشاد وزير جودة البيئة وشؤون القدس، زئيف ألكين (ليكود)، بعمل منظمات "المعبد" وقال إنها "تقوم بما

عجزت عنه الحكومة في كل ما يتعلق بحق اليهود بالمعبد". وبالمقابل، منح نشطاء "المعبد" الوزير جلعاد أردان شهادة تقدير وأشاروا إلى أنّ تعيينه وزيراً للأمن شكّل انعطافة في موقف الشرطة من الاقتحامات حيث إنّ سلفه يتسحاق أهرونوفيتش ضيق عليهم.

## محاولات منع الأذان في القدس وأراضي الـ48: مزيد من التهويد تحت شعار "المحافظة على جودة

### الحياة":

تقدم عضو "الكنيست" مردخاي يوغيف بمشروع قانون لمنع بث الأذان بذريعة أن "الآلاف من المواطنين في أجزاء من إسرائيل يعانون بشكل يومي من الضجيج الذي يسببه الأذان من المساجد"، والمشروع القديم-الجديد هو من أحد أوجه التهويد التي يسعى الاحتلال من خلالها إلى تقليص الوجود المظاهر الإسلامية والعربية إلى أدنى حد ممكن

ضمن المسعى الدؤوب للاحتلال من أجل طمس المظاهر الإسلامية في القدس والأراضي المحتلة عام 1948، تستمر محاولات تمرير قانون يقضي بمنع بث الأذان في المساجد عبر مكبرات الصوت. ففي تشرين ثان/نوفمبر 2016 تقدم عضو "الكنيست" مردخاي يوغيف من حزب "البيت اليهودي" بمشروع قانون لمنع بث الأذان بذريعة أن "الآلاف من المواطنين في أجزاء من إسرائيل يعانون بشكل يومي من الضجيج الذي يسببه الأذان من المساجد".

مشروع القانون هذا ليس بالجديد، بل هو نسخة مطورة من مشروع قانون تقدمت به عضو "الكنيست" أناستاسيا ميخائيلي ("إسرائيل بيتنا") في كانون أول/ديسمبر 2011 حظي حينها بدعم قوي من نتتياهو. وقالت ميخائيلي، في محاولة لترويج المشروع، إنه ينبغي ألا تؤثر الحرية الدينية في جودة الحياة. لكن وزراء الليكود لم يدعموا المشروع، ما اضطر نتتياهو إلى سحبه من جدول اللجنة الوزارية لشؤون التشريع. في عام 2015، تقدم النائب يوغيف مجدداً بمشروع قانون لمنع المساجد من بثّ الأذان عبر مكبرات الصوت على اعتبار أن ذلك يؤثر في جودة الحياة بالنسبة إلى العديد من السكان الذين يعيشون في جوار المساجد، ولقي المشروع دعماً من أحزاب "البيت اليهودي" و"الليكود" و"كولانو"، ولكن اللجنة الوزارية لشؤون التشريع أجلت مناقشته في آذار/مارس 2016 لأنه لم يحز التأييد الكافي.

الإصرار على تمرير القانون دفع يوغيف إلى إعادة طرحه في تشرين ثان/نوفمبر 2016، ومجدداً بذريعة "المحافظة على جودة الحياة"، للمستوطنين طبعاً، مع العلم أنه من أنصار فكرة "المعبد" وكان في عام 2013 كتب في صحيفة "ماكور ريشون" مقالاً دعا فيه إلى أن يكون بناء "المعبد" مهمة وطموحاً وطنياً، واقترح بناء كنيس في الجهة الجنوبية من الأقصى. وقال إنه بحكم موقعه في الكنيست يشعر بأهمية تعزيز التوعية حول المعبد في "إسرائيل"، ويعتبر أنه من الواجب على الحاخامية الرئيسة أن تعيد النظر في منع "صعود اليهود إلى جبل المعبد".

مشروع يوغيف اصطدم هذه المرة بمعارضة من اليمين المتدين (حزبي "شاس" و"يهودت هنتورا") خوفاً من أن يطل المشروع الشعائر اليهودية، تحديداً زامور السبت الذي يطلق كل يوم جمعة لإعلان "حرمة السبت". لكن الاعتراض لم يلبث أن سحب بعد تعهد بزيادة بند يقضي بأن يقتصر المنع على الفترة الممتدة من الـ 11 مساءً إلى 7 صباحاً، ما يضع زامور السبت خارج دائرة التطبيق ويهدد أذان الفجر على وجه الخصوص.

وبصرف النظر عن التعديلات المقترحة فإن شرطة الاحتلال تعارض المشروع خوفاً من الارتدادات السلبية في حال تطبيقه؛ ووفق موقع والا العبري فإنّ تقييمًا داخلياً للشرطة يشير إلى أنّ "تطبيق قانون المؤذن يمكن أن يؤثر سلباً في محاولات الشرطة زيادة تطبيق حكم القانون في المناطق العربية". ويرى وزير الأمن أيضاً أنه لا حاجة إلى هذا القانون الجديد حيث إن المشكلة اليوم هي في عدم تطبيق قانون



الضجيج الذي تم إقراره عام 1992. وبموجب هذا القانون يمنع على أي شخص استعمال المذياع أو نظام لتكبير الصوت بين الحادية عشرة مساءً والسابعة صباحاً، وبين الثانية والرابعة عصرًا.

يعكس مشروع القانون هذا إصرار الاحتلال على مشروع التهويد والسعي إلى تنفيذه بحيث يقضي على كلّ ما يعبر عن الوجود الإسلامي والعربي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتأجيل مناقشة المشروع والمصادقة عليه لا تعني أنّ الاحتلال غير متمسك به، ولكنّه تأجيل بانتظار اكتمال الظروف التي تسمح بتمريره، والمهمّ في هذا المجال موقف فلسطيني وعربي حاسم يضع حدًا للاحتلال وسياساته.

## ب. تطور مشروع التهويد الديموغرافي

## القدس تنهي عامًا صعبًا من التهويد الديموغرافي

ترفع أذرع الاحتلال معركة الوجود الاستيطاني في القدس، ليصبح تغيير الميزان الديموغرافي في المدينة المحتلة أمرًا ملحًا ومطلبًا للاحتلال، ويمضي التهويد الديموغرافي عبر عددٍ من المسارات التي تُشرف عليها وتقوم بها أذرع المحتل المختلفة، فمن هدم منازل الفلسطينيين ودفعهم للسكن خارج القدس، إلى البناء الاستيطاني الكبير حول المدينة المحتلة، ومحاولة تشريع المستوطنات وتحويلها لمناطق تطبيق عليها القوانين الإسرائيلية، وصولًا لوضع يد الاحتلال ومستوطنيه على مبانٍ في البلدة القديمة لإنشاء بؤر استيطانية فيها. وكما تحولت المستوطنات لمناطق عازلة تصعب على الفلسطينيين التنقل والعمل والسكن، أصبحت البؤر الاستيطانية في البلدة القديمة تشكل خطرًا داهمًا على السكان في القدس وعلى المقدسات على حدٍ سواء.

يمضي التهويد الديموغرافي عبر عددٍ من المسارات التي تُشرف عليها أذرع الاحتلال، فمن هدم منازل الفلسطينيين ودفعهم للسكن خارج القدس، إلى البناء الاستيطاني الكبير حول المدينة المحتلة، ومحاولة تشريع المستوطنات وتحويلها لمناطق تطبيق عليها القوانين الإسرائيلية، وصولًا لوضع يد الاحتلال ومستوطنيه على مبانٍ في البلدة القديمة لإنشاء بؤر استيطانية فيها. وكما تحولت المستوطنات لمناطق عازلة تصعب على الفلسطينيين التنقل والعمل والسكن، أصبحت البؤر الاستيطانية في البلدة القديمة تشكل خطرًا داهمًا على السكان في القدس وعلى المقدسات على حدٍ سواء

وفي إطار هدم منازل الفلسطينيين كشف تقريرٌ صادر عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية "أوتشا"، بأن سلطات الاحتلال قامت خلال 2016 بهدم أو مصادرة نحو 1,089 مبنى فلسطينيًا في أنحاء الضفة الغربية بما فيها شرقي القدس، بارتفاع بلغ 114% عن العام 2015، وأدت هذه العمليات إلى تهجير نحو 1,593 فلسطينيًا وتضرر 7,101 آخرين، وأشارت بيانات "أوتشا" إلى أن أرقام الهدم والتهجير تعدُّ الأعلى منذ أن بدأت الأمم المتحدة بمراقبة منتظمة لعمليات الهدم في عام 2009، وأضافت أنّ غالبية هذه المباني والمنشآت هدمها الاحتلال بذريعة عدم حصولها على تراخيص للبناء. ووصل عدد المنازل التي هدمها الاحتلال في القدس المحتلة فقط نحو 188 منزلًا ومبنى، بالإضافة لنحو 121 منشأة تجارية وصناعية وزراعية، أي نحو 309 بيوت ومنشآت، علاوة على إصدار نحو 227 أمر هدم خلال 2016.

وفي إطار آخر من التهويد الديموغرافي الذي يطال البلدة القديمة في القدس، كشف تقرير صادر عن منظمتي "عير عميم" و"السلام الآن" الإسرائيليتين تصاعداً كبيراً في عدد المستوطنين في شرق القدس، حيث ارتفع عددهم منذ 2009 حتى 2016 بنسبة 70%، فيما ازداد عدد البؤر الاستيطانية التي يسكنونها 40 بؤرة جديدة يسكنها 778 مستوطناً، بالإضافة إلى 102 بؤرة سابقة يسكن فيها نحو ألفي مستوطن، ليصل عددها الإجمالي إلى 142 بؤرة، وتنتشر نحو 31 بؤرة منها في مناطق قريبة جداً من المسجد الأقصى، وهو ما يؤكد حجم الهجمة الاستيطانية التي تتعرض لها القدس والبلدة القديمة. وبموازاة ذلك رصد الاحتلال مبالغ إضافية لحراسة المستوطنات، حيث ارتفعت الكلفة إلى 82.3 مليون شيكل (نحو 22 مليون دولار) في 2016، وأصبحت الكلفة المالية لحماية المستوطن اليهودي الواحد في القدس 2,750 شيكل (حوالي 700 دولار) في الشهر الواحد.

وفي هذا السياق ذكر موقع صحيفة "هآرتس" العبرية في 2016/11/16، بأن جمعية "عطيريت كوهنيم" الاستيطانية تحاول السيطرة على 9 منازل فلسطينية في حي بطن الهوى في بلدة سلوان، بحجة ملكيتها ليهود من اليمن منذ عام 1881، وتأتي هذه المنازل ضمن 6 قطع من الأرض تسعى "كوهنيم" للسيطرة عليها، بمساحة 5 دونمات و200 متر مربع، تعيش فيها حوالي 80 عائلة مؤلفة من حوالي 436 فرداً، وقد اشترى السكان الفلسطينيون هذه الأراضي والممتلكات من أصحابها السابقين بأوراق رسمية، وفي السياق نفسه استولت مجموعة من المستوطنين في 2016/11/20 على منزل يعود لعائلة البكري في حارة باب حطة مدعين تملكه بصورة قانونية.

هذا الارتفاع الكبير في الوجود الاستيطاني في البلدة القديمة، يأتي مع متابعة الاحتلال دعم وزيادة الوجود الاستيطاني في المستوطنات المحيطة بالقدس، ففي 2016/10/9 كشفت الإذاعة العبرية عن مصادقة الاحتلال على استئناف عمل "قسم الاستيطان" الذي يعمل على تطوير الوحدات الاستيطانية في المناطق المحيطة بالضفة والقدس، وأشارت الإذاعة العبرية في خبر مقتضب إلى أن هذا القسم تم تجميده خلال العامين الماضيين إثر وقف تحويل الميزانية إليه استناداً إلى توصية نائبة المستشار القانوني للحكومة، وبعكس القرار اتجاه سلطات الاحتلال إلى مزيد من التصعيد في البناء الاستيطاني، وجعل هذا القسم أداة لربط تخطيط وتنفيذ العطاءات الاستيطانية المختلفة.

يأتي هذا التوسع الاستيطاني مع الكشف عن مشاريع استيطانية جديدة وضخمة، فقد كشفت صحيفة "كول هعير" العبرية في 2016/10/15 عن مشاريع لبناء مئات الوحدات الاستيطانية في الضفة الغربية والقدس، وفي المعلومات بأن استثمارات إحدى الشركات الإسرائيلية يصل إلى 350 مليون شيكل (نحو 91 مليون دولار) لبناء مناطق تجارية في مستوطنة "ميشور أدوميم"، بالإضافة إلى العديد من الشركات الأخرى التي تعمل في مستوطنات "كول هعير" و"النبي يعقوب" و"هار حوما" و"بسغات زئيف" وغيرها، ما يعطي تصوراً عن حجم الميزانيات المخصصة للبناء الاستيطاني حول القدس.

وفي ما يأتي أهم جدول بأهم العطاءات الاستيطانية التي أقرها الاحتلال خلال مدة الرصد:

المصدر	عدد الوحدات الاستيطانية	الجهة المسؤولة	التفاصيل
صحيفة "كول هعير" في 2016/10/8	142 وحدة استيطانية	شركة "تسرفاني شمعون"	في مستوطنة جبل أبو غنيم "هار حوماه"، تتوزع الوحدات على ثلاثة مبان، يتكون كل منها من 9 طبقات
القناة العبرية الثانية في 2016/10/26	180 وحدة استيطانية	بلدية الاحتلال في القدس	في مستوطنة جيلو جنوب القدس
2016/11/3	270 وحدة استيطانية	دوائر الاحلال، "اللجنة الإدارية في المركز الجماهيري/جيلو"	مجمع استيطاني على مساحة 15 دونماً على أرض عائدة لعوائل مقدسية، على أن تلحق هذه الوحدات بمستوطنة "جيلو"
القناة العبرية الثانية في 2016/11/11	7,100 وحدة استيطانية	بلدية الاحتلال في القدس	تتوزع في مستوطنات "جيلو" و"رامات شلومو" و"جفعات همتوس"
2016/11/23	500 وحدة استيطانية	بلدية الاحتلال في القدس	سنتقام في مستوطنة "رامات شلومو"، ويأتي هذا الإعلان بعد تصريحات حول الاتجاه إلى بناء أكثر من 30 ألف وحدة استيطانية عقب فوز دونالد ترمب بانتخابات الرئاسة الأمريكية
القناة العبرية العاشرة في 2016/12/3	770 وحدة استيطانية	-	في مستوطنة "جيلو"، وسيتم بناء كنيس إلى جانب الوحدات الاستيطانية الجديدة

-	"اللجنة المحلية للتخطيط والبناء" التابعة لبلدية الاحتلال في القدس	300 وحدة استيطانية	صحيفة "يديعوت أحرون" - صوت" 2016/12/22
سيتم بناء 2600 وحدة في "جيلو" ومثلها في "غفعات همتوس"، و400 وحدة في "رمات شلومو".	"اللجنة المحلية للتخطيط والبناء" التابعة لبلدية الاحتلال في القدس	5,600 وحدة استيطانية	صحيفة "إسرائيل اليوم" 2016/12/25



وفي إطار دعم وزيادة البناء الاستيطاني في مدينة القدس، ذكر تقرير لموقع صحيفة "هآرتس" العبرية في 2016/12/16 أن بلدية الاحتلال في القدس ستقوم بتشييد عددٍ من الأبراج الضخمة في المدينة المحتلة، عبر عددٍ من المشاريع الجديدة. وإضافةً لدورها الاستيطاني والتجاري والسياحي، تهدف بلدية

تسعى سلطات الاحتلال إلى طمس هوية القدس عبر بناء أبراج تهويدية بالإضافة إلى البناء في المستوطنات

الاحتلال إلى تغيير وجه المدينة وحجب معالمها العربية والإسلامية. وأشارت "هآرتس" إلى أن الأبراج ستبنى

على مداخل المدينة وفي محيط مسار القطار الخفيف، وسيصل ارتفاعها إلى نحو 36 طبقة. ومن هذه الأبراج سيتم إنشاء 9 أبراج في المدخل الغربي للقدس، وتشهد هذه المنطقة عددًا من مشاريع البناء الضخمة والتي خصص لها عشرات الملايين من الشواكل، وأنها مشروع "وجه القدس" بهدف تغيير مدخل المدينة المحتلة من جهته الغربية وإنشاء مدينة جديدة تبرز للقادمين إلى القدس. وستسمح بلدية الاحتلال بتقديم طلبات ترخيص لبناء أبراج مرتفعة في محيط المسار الحالي للقطار الخفيف، بالإضافة إلى طلبات أخرى لإنشاء أبراج مماثلة قرب المسارات الأربعة الجديدة التي يتم العمل عليها وتجهيزها.

ولا تتوقف آلة الاحتلال على البناء والهدم، بل يعمل على تسوية وضع المستوطنات القانوني وتحويلها لمدنٍ تطبق عليها القوانين الإسرائيلية ما يتيح له التنصل من التزاماته الدولية، وتشريع البناء بشكل أكبر بحجة أنها مدن "إسرائيلية"، وضمن مخطط "المستوطنة/المدينة". وفي هذا السياق نشرت منظمة "السلام الآن" تقريرًا بعنوان "سلب الأراضي الكبير"، حول مشروع القانون الذي صوّت عليه أعضاء "الكنيست" في





اقتراع تمهيدي في 2016/12/5، وقد أيد القانون 60 نائبًا بينما رفضه 49 نائبًا في "الكنيست"، وقال نفتالي بينت لإذاعة الجيش الإسرائيلي إنَّ النص "خطوة أولى نحو السيادة الإسرائيلية في يهودا والسامرة- الضفة الغربية". وبسحب تقرير "السلام الآن" فإن القانون سيشرع 4 آلاف وحدة سكنية استيطانية في الضفة الغربية، وقد استخدم التقرير عبارة "التبويض" بإشارة لتحويل هذه المستوطنات لبؤرٍ شرعية في القانون الإسرائيلي، ووفقًا لـ "السلام الآن" سيبييض هذا القانون 3921 وحدة سكنية "غير قانونية" وسيصدر نحو 8183 دونماً، ويشير بأن تسوية مستوطنة "عمونا" ليس إلا البداية فقط لتسوية عشرات المستوطنات والبؤر الاستيطانية الأخرى.

وفي 2016/12/29 صرّح وزراء في حكومة الاحتلال، بأن إجراءات فرض "السيادة الإسرائيلية" على المستوطنات في الضفة ستبدأ مع تسلّم الرئيس الأمريكي الجديد ترمب مهامه، وصرح نفتالي بينت بأن فرض القوانين المعمول بها في المدن سيضمن مستوطنات "معاليه أدوميم" و"أريئيل" و"عوفرا" ومناطق وادي الأردن وغيرها. وسيتم متابعة مناقشة هذا القانون مع نهاية الشهر الأول من عام 2017، في حين توقع عددٌ من المتابعين بأن توافق أغلبية وزراء حكومة الاحتلال على هذا المقترح.

وتختم القدس عام 2016 على تصاعد كبير في مسارات التهويد الديموغرافي، وإرادةٍ فاعلة للاحتلال لتحويل المدينة "عاصمة" له، مع اقتراب احتفاله بذكرى 50 عامًا على "توحيد شطري المدينة"، ما يفتح الباب على مزيدٍ من الهجمات الاستيطانية، ومزيد من المعاناة للمدينة المحتلة وسكانها.

**ثانيًا: الموقف السياسي في القدس****ترمب ينقل السفارة الأمريكية من دائرة الوعود إلى حيز التنفيذ:**

لم تعد وعود الرئيس الأمريكي خلال حملته الانتخابية بنقل السفارة الأمريكية من "تل أبيب" إلى القدس، وعودًا فقط، بل أصبحت أقرب للتنفيذ مع اقتراب استلامه لمهامه الرئاسية في 2017/1/20. فإلى جانب تصريحات فريقه الرئاسي، قام ترمب بتعيين أحد المحامين المقربين منه ديفيد فريدمان سفيرًا للولايات المتحدة في دولة الاحتلال، وهي خطوة لاقت ترحيبًا كبيرًا من مسؤولي الاحتلال

اعتُبر فوز المرشح الجمهوري دونالد ترمب حديثًا بالغ الأهمية خلال عام 2016، بالنظر إلى شخصيته الاستثنائية وتصريحاته الداعمة للاحتلال وللاستيطن خلال حملته الانتخابية، وتأكيداته في أكثر من مناسبة عن نيته نقل السفارة الأمريكية من "تل أبيب" إلى القدس المحتلة. وهو قرار لم يقم باتخاذ أيّ رئيس أمريكي سابق منذ إقرار الكونغرس الأمريكي قانون نقل السفارة الأمريكية إلى القدس عام 1995، منذ ذلك التاريخ يقوم الرئيس الأمريكي بتأجيل تنفيذ هذا القرار كل 6 شهور، وقد وعد عددًا من المرشحين للرئاسة بنقل السفارة حال فوزهم، ولكن أحدًا من الرؤساء لم يُقدم على هذه الخطوة. تصريحات ترمب لم تأت في سياق

الحملة الانتخابية واستقطاب الناخبين فقط، بل مهد لهذا الأمر بتصريحات من مستشاريه واتخاذ خطوات وقرارات في هذا الصدد، مع اقتراب تسلمه مقاليد الرئاسة من سلفه باراك أوباما في 2017/1/20.

تفاعل قادة الاحتلال بشكل كبير مع فوز ترمب بالرئاسة الأمريكية، وأشارت تصريحاتهم إلى تفاؤلهم الكبير بالرئيس القادم، والدور الذي سيلعبه في مصلحة الاحتلال، من حيث دعم الاستيطان أو نقل السفارة للقدس. حيث صرح وزير التعليم نفتالي بينت في 2016/11/9 بأن فوز ترمب "فرصة هائلة لإسرائيل كي تتراجع عن فكرة إقامة دولة فلسطينية، لأنها تضر بأمنها وقضيتها العادلة"، أما وزير الزراعة أورني أرئيل فدعا ترمب إلى "زيارة جبل المعبد" على حدّ تعبيره، فيما اعتبرت وزيرة العدل في حكومة الاحتلال إيليت شاكيد بأن "ترمب هو الصديق الحقيقي لإسرائيل".

هذه التصريحات المرعبة لا تتوقف عند الصديق القادم للبيت الأبيض، بل تبحث أو تريد ما سيقدمه لها من دعم ورعاية، حيث صرّح وزير البنى التحتية في حكومة الاحتلال يوفال شتاينتنس أن "وزارته تنوي القيام بأعمال واسعة النطاق في الضفة المحتلة على خلفية فوز ترمب في الانتخابات الأمريكية"، واعتبر أن "تصريحات ترمب المؤيدة لإسرائيل سيمكّنها من توسيع أعمال البناء في المستوطنات". ومع أن

تصريحات ترمب أنت خلال حملته الانتخابية لاستقطاب شريحة من الداعمين والناخبين الأمريكيين، ولكن الحفاوة البالغة التي أبدتها الاحتلال بعد فوزه توهي بأن تصريحات ترمب أشبه بخطة العمل التي يتفق عليها مع الاحتلال في خطوطها العامة الداعمة لـ "إسرائيل"، ما سيسمح للأخيرة بتنفيذ قدر أكبر من التهويد الديني والديموغرافي والثقافي في القدس خاصة والمناطق الفلسطينية عامة.



وبعد إعلان فوز ترمب على منافسته هيلاري كلينتون، وبدء تعيين مستشاريه وفريقه الرئاسي، عاد موضوع نقل السفارة للواجهة مجددًا، فقد صرحت مستشارة ترمب كيليان كونواي في 2016/12/13 خلال مقابلة مع إذاعة أمريكية محافظة، بأن نقل السفارة من "تل أبيب" إلى القدس المحتلة سيكون في رأس أولويات ترمب،

وأشارت كونواي التي تعتبر من أهم مستشاري الرئيس المنتخب والتي كانت تقود حملته الانتخابية للرئاسة، إلى أنها تعتقد "أن أمريكيين كثيرًا سيثمنون عاليًا قرار ترمب بنقل السفارة إلى القدس"، وأضافت "هذه خطوة ممتازة، وسيكون من السهل القيام بها استنادًا إلى عدد المرات التي تحدث فيها ترمب عنها". وقد سبق تصريح كونواي، تصريحات لنتنياهو في 12/10 حول علاقة ترمب بدولة الاحتلال، واصفًا الرئيس الأمريكي القادم بأن لديه "مشاعر دافئة جدًا تجاه الشعب اليهودي والدولة اليهودية"، وبأن نتنياهو يتطلع للعمل المشترك معه. وهذه المؤشرات لا تدل على تغيير في السياسة الأمريكية تجاه الاحتلال، إنما على ارتفاع الدعم الأمريكي، والغطاء الأكبر الذي يمكن أن يؤمنه ترمب للاحتلال وقادته.

وما يُشير لترجيح اتخاذ قرار نقل السفارة إلى القدس، ما ذكرته صحيفة "هآرتس" في 2016/12/15 أن نقل السفارة بحاجة إلى مجرد قرار من الرئيس القادم، وذكرت الصحيفة تصريحات لرئيس بلدية الاحتلال نير بركات أشار فيها إلى أن مبنى السفارة في القدس جاهز بعد توسعة مبنى الفنصلية فيها، ولا يحتاج النقل سوى إلى انتقال السفير إلى المبنى في القدس، وتغيير اسم الياطرة التعريفية بها فقط، وقال بأن هناك جهات أمريكية تواصلت معه لإيجاد مكان مناسب للسفارة. ويُشار إلى أن مبنى الفنصلية في القدس

يعود لعهد الرئيس الأمريكي رونالد ريغن، وخلال ولاية وزير الخارجية الأمريكي السابق "جورج شولتس" الذي قام بزيارة قصيرة إلى فلسطين المحتلة، وطالب بإيجاد أرض مناسبة لإقامة مبنى السفارة الأمريكية بالمدينة المحتلة، ومن حينها تتخذ سلطات الاحتلال إجراءات خاصة حول المبنى من ناحية الحدّ من ارتفاع البناء أو الإجراءات الأمنيّة حولها.

وفي إطار التعيينات التي يجريها ترمب قبيل استلامه الرئاسة، قام بتعيين ديفيد فريدمان مستشاره خلال الحملة الانتخابية، سفيراً للولايات المتحدة لدى الدولة العبريّة، وهو من الداعمين لنقل السفارة إلى القدس، ولتوسيع الاستيطان في الضفة الغربية المحتلة. وفي بيان نشره فريق ترمب الانتقالي، أكد فريدمان أنه يريد العمل من أجل "السلام" ويتطلع إلى "تحقيق ذلك من سفارة الولايات المتحدة في العاصمة الأبدية لإسرائيل، القدس"، وهي إشارة بارتباط التعيين بنقل السفارة بشكلٍ أو بآخر.

وفي هذا السياق رحب عددٌ من وزراء ومسؤولي الاحتلال بتعيين فريدمان، حيث قالت نائب وزير خارجية الاحتلال تسيبي حوتوفلي، بأن تعيين فريدمان "يشكل خبراً جيداً لإسرائيل"، وأضافت بأن مواقفه "تعكس رغبة في تعزيز قوة القدس كعاصمة لإسرائيل في هذا الوقت". ورحب مجلس يشع الاستيطاني الذي يمثل 400 ألف مستوطن في الأراضي الفلسطينية المحتلة، باختيار السفير الجديد.

إنّ الوضع العربي المترهل والجنوح نحو إرضاء والتعامل مع الاحتلال والتطبيع معه، والسقف المرتفع وغير المتوقع للرئيس الأمريكي الجديد، جميعها عوامل تزيد من الخطورة والتهديد للقدس فالواقع العربي الحالي لا يوحي بردّات فعل قويّة أو خطط متوقعة لمواجهة الإرادة الأمريكيّة وسيد البيت الأبيض "الاستثنائي". والأسئلة الملحة إذا ما تقرر نقل السفارة الأمريكيّة، هل ستتبعها دولٌ أخرى وتتخذ من القدس مقراً لسفرائها؟ وكيف سيكون موقف الحكومات العربية والسلطة الفلسطينية؟

**مجلس الأمن يدين الاستيطان و"إسرائيل" تنتظر بدايات جديدة في الأمم المتحدة في عهد ترمب:**

أدان قرار مجلس الأمن  
2334 الاستيطان  
الإسرائيلي باعتباره  
يقضي على "حل الدولتين"  
وفيما وصف الإسرائيليون  
القرار بـ "المعادي  
لإسرائيل والمخزي من  
الأمم المتحدة" قال ترمب  
عقب صدور القرار بأن  
الأمر في الأمم المتحدة  
ستتغير بعد 20 كانون  
ثاني/يناير 2017، موعد  
توليّه مهامه الرئاسية

تبنى مجلس الأمن في 2016/12/23 القرار 2334 الذي يدين الاستيطان في الضفة الغربية، بما فيها القدس، وذلك بموافقة 14 عضواً وامتناع الولايات المتحدة عن التصويت؛ وهذا القرار هو الأول لمجلس الأمن الذي يتضمن إدانة صارمة لسياسة الحكومة الإسرائيلية حيال الاستيطان منذ القرار 465 الصادر عام 1980.

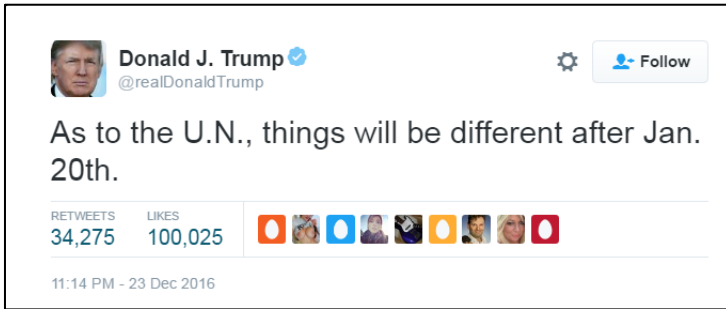
**في مضمون القرار:**

- يؤكد القرار في مقدمته القرارات ذات الصلة، لا سيما القرارين 446 و452 الصادرين عام 1979، والقرار 465 الصادر 1980 حول الاستيطان، ويؤكد أنه على "إسرائيل"، كقوة احتلال، احترام موجباتها المحددة بموجب اتفاقية جنيف لعام 1949، ويستحضر كذلك الرأي الاستشاري الصادر عام 2004 عن محكمة العدل الدولية حول الجدار العازل، وهذه المرة الأولى التي يتضمن قرار لمجلس الأمن إشارة لفتوى الجدار.
- يضع القرار مساراته ضمن استعادة أو إنقاذ حل الدولتين وإقامة دولة فلسطينية على حدود عام 1967، حيث يعبر عن قلقه من أنّ الأنشطة الاستيطانية المستمرة تشكل تهديداً لحل الدولتين.
- يؤكد القرار في الفقرة الأولى منه أنّ بناء المستوطنات عمل غير قانوني وانتهاك صارخ للقانون الدولي، ويشير في الفقرة الثالثة إلى أنّ أيّ تغييرات على حدود الرابع من حزيران/يونيو، ومن ضمن ذلك القدس، لن يعترف بها مجلس الأمن إلا إذا وافق عليها الطرفان عبر المفاوضات.
- لا يتضمن القرار أي إشارة إلى أيّ آليات لتنفيذه، ولكنه يشير في الفقرة 11 منه إلى أنه سيتم فحص إجراءات عملية لتأكيد التطبيق الكامل للقرار؛ الأمر الذي يعني إمكانية اتخاذ خطوات لاحقة تتسجم مع ما ورد فيه.
- صدر القرار تحت الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، وعليه فهو لا يتضمن أي عقوبات ستفرض على "إسرائيل" في حال عدم التزامها بمضمونه. إلا أنه -في حال جديّة الأمم المتحدة في التعامل مع الموضوع- فمن الممكن أن يستتبع بقرار تحت الفصل السابع، أي أنه سيتضمن عقوبات في حال مخالفة بنوده.

- يدعو القرار في الفقرة الخامسة إلى التفريق بين "إسرائيل" (أي الأراضي المحتلة عام 1948) والأراضي المحتلة عام 1967، وهو البند الذي يمكن أن يعزز بشكل خاص مقاطعة منتجات المستوطنات المقامة في الضفة الغربية بما فيها شرق القدس؛ ويمكن أن يشكل ضغطاً، أقله معنوياً، على دولة الاحتلال.
- ساوى القرار بين المعتدي والمعتدى عليه وعدّ أعمال المقاومة أعمالاً إرهابية حيث دان كل أعمال العنف ضد المدنيين مستذكراً التزام السلطة الفلسطينية بموجب خارطة الطريق التي وضعتها الرباعية الدولية بتنفيذ عمليات فاعلة بهدف مواجهة كل المنخرطين بالإرهاب، وتفكيك القدرات الإرهابية. هذا "التوازن" في القرار لا يستند بطبيعة الحال إلى أسس صحيحة فمقاومة الاحتلال حق مكرس بالقانون الدولي، ووصم المقاومة بالإرهاب وأعمال العنف لا يغير من حقيقتها أو شرعيتها.

### الموقف الأمريكي:

لم تقدم إدارة أوباما منذ عام 2008 على أي خطوة جدية في القضية الفلسطينية، واقتصرت مواقفها بخصوص الاستيطان على الإدانة الشديدة والرفض والاستتكار، لكنها لم تترجم ذلك بأي خطوة عملية يمكن أن تدفع



حكومة نتياهاو إلى فرملة مشاريعها الاستيطانية. وعطلت الولايات المتحدة إمكانية اتخاذ أي قرار بهذا الصدد في مجلس الأمن عبر استخدامها حق النقض بما يمنع تمرير أي قرار يدين الاستيطان، وبرز عام 2011 إجهاضها تمرير مشروع قانون في مجلس الأمن لإدانة الاستيطان. واللافت أن المندوبة الأمريكية في مجلس الأمن قالت إن الولايات المتحدة لم تستخدم حق النقض لأن القرار يعكس الحقائق على الأرض وينسجم مع السياسة الأمريكية، وأضافت أن الولايات المتحدة ترسل رسالة علناً وسراً منذ خمسة عقود بوجود توقف الاستيطان. فإن كانت هذه قناعة الولايات المتحدة وسياساتها منذ سنوات طويلة فلماذا أجهض أوباما محاولة سابقة لمجلس الأمن لإدانة الاستيطان، ولماذا أقدم على هذه الخطوة في الفترة الانتقالية بعد انتهاء ولايته؟ من الممكن وضع هذه الخطوة -وهي غير مكتملة- في إطار التهرب من تحمّل تبعات هذا القرار والتملص من متابعته والبناء عليه. لا سيما في الجانب المتعلق بالاستيطان. لكن

من الواضح أنّ الإدارة الجديدة لن تلتزم نفسها بالقرار، حيث علق ترمب بالقول إنّ الأمور في الأمم المتحدة ستكون مختلفة بعد 20 كانون ثان/يناير 2017، أي تاريخ استلامه السلطة رسمياً.

### الموقف الإسرائيلي:

وصف رئيس حكومة الاحتلال القرار بـ "المعادي لإسرائيل والمخزي من الأمم المتحدة"، وقال إن حكومته لن تمتثل له مضيئاً أنّ "إدارة أوباما لم تفشل فقط في حماية إسرائيل من هذه العصابة في الأمم المتحدة، بل توأطأت معها وراء الكواليس". وحذّر نتنياهو وهو الدول التي أيدت القرار من أنّها ستدفع ثمناً دبلوماسياً واقتصادياً بسبب هذا الموقف، فأعلن استدعاء سفيره "تل أبيب" في نيوزيلندا والسنغال للتشاور، وقرر أيضاً إلغاء زيارة كانت مقررة في كانون ثان/يناير 2017 لوزير الخارجية السنغالي، وأمر بإلغاء جميع برامج المساعدات للسنغال، وإلغاء زيارات سفيره السنغال ونيوزيلندا غير المقيمين إلى "إسرائيل". وانتقد السفير الإسرائيلي في الأمم المتحدة امتناع الولايات المتحدة عن التصويت مشيراً إلى أنّ إدارة ترمب والأمين العام الجديد للأمم المتحدة سيستهلان عهداً جديداً من العلاقات بين الأمم المتحدة و"إسرائيل".

وتعتمد دولة الاحتلال سياسة التعمية على مضمون أي قرار يدين سياساتها فتتصل من هذا المضمون وتثير زوبعة مواقف تستهدف الجهات التي صادقت على إدانتها. وكان ذلك واضحاً أيضاً في القرار الذي تبنته اليونسكو في تشرين أول/أكتوبر 2016 وأدانت فيه الانتهاكات الإسرائيلية في الأقصى ودعت إلى استعادة الوضع القائم حتى أيلول/سبتمبر 2000.